

العقوبات البديلة لعقوبة الحبس في التشريع الأردني

إعداد

أحمد محمد الرواجح البقوم

المشرف

الأستاذ الدكتور علي عوض الجبرة

جامعة الزيتونة الأردنية، 2024

الملخص

تناولت هذه الدراسة العقوبات البديلة في التشريع الأردني، والتي أقرها المشرع الأردني في عام 2017م ومن ثم أجرى عليها بعض التعديلات في عام 2022م، وبيّنت المفاهيم الاصطلاحية للعقوبات البديلة وأهدافها وخصائصها، وبيان الوضع القانوني الحالي للعقوبات البديلة وشرح وبيان تفصيلي للنصوص القانونية الناظمة لها، واستخدم في الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الذي تناول الأحكام القانونية للعقوبات البديلة، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج من أبرزها: عدم قدرة مراكز الإصلاح والتأهيل على تحقيق أهدافها الإصلاحية بكفاءة عالي، وأن العقوبات البديلة تحقق أهداف وخصائص العقوبات بشكل أفضل من العقوبات التقليدية مع تفاوت هذه القدرة بين العقوبات البديلة، وكذلك وجود قصور شريعي في النصوص القانونية الناظمة للعقوبات البديلة وخاصة فيما يتعلق بإجراءات الحكم بها والطعن بهذه الأحكام، وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها: إجراء عدد من التعديلات على نصوص قانون العقوبات الأردني وقانون أصول المحاكمات الجزائية ونظام وسائل وأليات تنفيذ بدائل العقوبات السالبة للحرية لغايات إضفاء مزيد من الوضوح والاستقرار القانوني للعقوبات البديلة.

الكلمات المفتاحية: الخدمة المجتمعية، العقوبات البديلة، المراقبة الإلكترونية، المراقبة المجتمعية، بدائل الحبس.